



نخيل نيوز /متابعة

قرر مجلس الوزراء للاقتصاد، أمس الاثنين، منع استيراد 5 محاصيل.

وقال المجلس في بيان تابعته وكالتنا، ان "نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية فؤاد حسين ترأس الجلسة السابعة والثلاثين للمجلس الوزاري للإقتصاد والتي عقدت في مبنى المجلس بحضور نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط ووزراء الزراعة والتجارة والعمل والشؤون الاجتماعية والصناعة والامين العام لمجلس الوزراء ومحافظ البنك المركزي العراقي ورئيس هيئة الاوراق المالية ووكيل وزارة النفط ومستشاري رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والقانونية"، مبينا ان "المجلس ناقش المجلس الفقرات المدرجة على جدول اعماله واتخذ القرارات اللازمة بشأنها".

وأضاف ان "مستشار مدير سكرتارية المجلس الوزاري للاقتصاد استعرض تقرير اللجنة الخاصة بدراسة مشاريع التنفيذ المباشر في محافظة صلاح الدين والتي قسمت الى ستة فئات حسب نسب الانجاز المادي والمالي واهمية المشروع بموجب لجان الكشف الموقعي المشكله لهذا الغرض واوصى المجلس بالموافقة على تقرير اللجنة ورفعته الى مجلس الوزراء للمصادقة عليه"، مشيرا الى ان "المجلس استضاف رئيس هيئة التقاعد العامة ومدير عام صندوق التقاعد وقدم رئيس الهيئة شرح مفصلا عن واقع عمل الهيئة في ما يخص الاستقطاعات التقاعدية ونسب مساهمة الحكومة متمثلة بوزارة المالية والصندوق وكذلك الواقع المالي للصندوق، وأشار إلى توجه الحكومة إلى تنويع استثمارات الصندوق من أجل زيادة التدفقات المالية وتنمية رأس المال العائد له وبعد مناقشات مستفيضة توصل المجلس إلى تأييد تنويع استثمارات صندوق تقاعد موظفي الدولة بشرط الدخول في استثمارات مضمونة وقليلة المخاطر من أجل تنمية رأسماله".

وتابع "كما استضاف المجلس وكيل أمين بغداد الشؤون الفنية ومدير عام دائرة مجاري بغداد وذلك لمناقشة مشروع ((تأهيل محطة ضخ مجاري الدورة الرئيسية وتأهيل 22 محطة ضخ في جانب الرصافة))".
وقرر المجلس التوصية إلى مجلس الوزراء بالموافقة على استثناء المشروعين المذكورين من قرار مجلس الوزراء واستمرار

نخيل نيوز

تمويلهما من قرض البنك الدولي مع التأكد من التزام البنك بالتمويل وتوجيه أمانة بغداد لإنجازهما بصورة عاجلة لأهميتهما.

كما وافق المجلس على طلب وزارة الزراعة بمنع استيراد المحاصيل الشتوية ((اللهانة القرنايط الخس الشلغم الشوندر)) وذلك لتوفرها محلياً وفتح استيراد محصولي الرقي والبطيخ لتوقف زراعتهما داخل البلد.

كما قرر المجلس التوصية إلى مجلس الوزراء بتعديل الأجر والرسوم التي يستوفيها الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية استناداً لتوصية لجنة دراسة ومتابعة تعديل الأجر والرسوم والتي تجبى في المنافذ الحدودية لكافة المصوغات الذهبية وكذلك زيادة أجر وسم السبائك.